طارق الشامي: حكومات المؤتمر حققت خلال عشر سنوات ما يعجز عنه أي حزب آخر

العزب: لولا طيبة اليمنيين لما حكم المؤتمر كل هذه المدة

□ قال رئيس الدائرة الإعلامية بالمؤتمر الشعبي العام طارق الشامي إن المؤتمر استطاع خلال السنوات العشر التي تفرد فيها بالسلطة ان يحقق نجاحات كبيرة على مختلف الأصعدة يعجز أي حزب آخر عن تحقيقها خلال نفس الفترة، وهي محل رضا لكل المنتسبين للمؤتمر وكذلك المجتمع اليمني.

وأكد الشامي في حديث لصحيفة «الناس»: إن المؤتمر عمل على تحقيق وتنفيذ ما ورد في برامجه الانتخابية المعلنة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية، وتمكن خلال انفراده بتشكيل الحكومات من تجسيد إرادة الشعب باختيار حكامه وأجرى أول انتخابات رئاسية حرة ومباشرة خلال سنتين من انفراده بالسلطة، ثم واصل العمل على توسيع المشاركة الشعبية في السلطة وأجرى أول انتخابات للمجالس المحلية في عام ٢٠٠١م واستفتاء على التعديلات الدستورية تأكيداً لحرصه على الالتزام بالديمقراطية وترسيخها قولاً وعملاً، واتجه نحو إحداث إصلاحات قانونية حقيقية للتخلص من القوانين السابقة التي كانت تراعي التوافق الحزبي أكثر من مراعاة المصلحة العامة، كما تمكن من إيجاد منظومة قانونية مطورة لتكون قاعدة صلبة لعمليات الإصلاحات الواسعة التي تلتها في المجالات الإدارية والمالية، وبدأ العمل على إصلاح أوضاع العاملين في الجهاز الإداري للدولة ومنتسبي القوات المسلحة والأمن، ورفع رواتبهم مرحلياً ضمن استراتيجية شاملة لتطوير الخدمة المدنية وإلغاء الازدواج الوظيفي وإيجاد فرص عمل جديدة للشباب الخريجين.

□ طارق الشامي

□ فتحي العزب

وأضاف الشامي: عملت حكومة المؤتمر الشعبي العام على مواكبة الانفتاح الاقتصادي العالمي وحققت نجاحات كبيرة في عملية الإصلاحات الاقتصادية اتسمت بالشفافية العالية سواءً فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة ومناقشتها العلنية في البرلمان الذي يشرف عليها، وكذا تقييم الحسابات الختامية بشكل منتظم إلى مجلس النواب، فضلاً عن إدخال أنظمة جديدة من شأنها الحد من المركزية وتفويض المزيد من الصلاحيات للمجالس المحلية والانتقال بشكل أوسع خلال الفترة القادمة إلى مرحلة انتخاب المحافظين عقب إقرار القانون الجديد للسلطة المحلية، والذي سيؤدي إلى الانتقال الكامل إلى مرحلة منح الصلاحيات الكاملة والابتعاد عن أي مركزية إدارية ومالية.

وأشار رئيس الدائرة الإعلامية بالمؤتمر إلى أن هناك خطوات جادة لمكافحة الفساد تم تنفيذها خلال الفترة الماضية بدءاً بإنشاء نيابات ومحاكم الأموال العامة وإقرار قانون مكافحة الفساد وقانون الذمة المالية وتشكيل لجنة لمكافحة الفساد فيما يجرى حالياً استكمال الإجراءات بشأن تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد..

مؤكداً أن ليس لدى المؤتمر أي تحفظ على أي فاسد أو عملية فساد مهما كان الشخص أو الجهة التي يثبت فسادها بالأدلة الدامغة.

○ من جانبه قال المسئول الإعلامي بحزب الإصلاح فتحي العزب إن المؤتمر الشعبي العام فشل في تحقيق إصلاحات اقتصادية ملموسة مدللاً على ذلك أن سعر صرف الدولار الأمريكي كان قبل ١٥ عاماً بـ٤,٥ ريال فقط ويكاد اليوم يصل إلى ٢٠٠ ريال يمني، بالإضافة إلى تردي الخدمات الضرورية السابقة التي بدأت تتآكل وتنتهي بدلاً من أن تتوسع لتشمل كل مناطق الجمهورية، وعزا ذلك كله إلى الفساد.

وقال العزب الذي رشحه حزبه مستقلاً لانتخابات الرئاسة وفشل: «نحن نحكم على النظام السياسي من خلال مايقوم به جهازه الإعلامي من ترويج لهذه الخدمات وتضخيمها» واستنكر ما يعتبره المؤتمر منجزات لأنها لاتتعدى كونها واجبات مفروضة على أي حكومة أو نظام يحكم البلد.. ونفى أن تكون الموازنة معياراً حقيقياً للأعمال.

واعترض العزب على مقولة ان الواقع اليمني معقد ولايستطيع حزب آخر غير المؤتمر أن يحكم اليمن، وقال ان الشعب اليمني بسيط وسهل الانقياد ولولا ذلك لما استطاع المؤتمر ان يحكمه كل هذه المدة.

«المشترك» ويهودي حبابة

«أمونة يا سيدي ما وقع صلح»!

وليد علي غالب

□ قصة أحزاب اللقاء المشترك مع أحداث الفتنة في صعدة والجهود المبذولة لإخمادها شبيهة بقصة «يهودي حبابة».. والذي تقول حكايته بانه كانت هناك قبيلتان فيما كان يسمى بقضاء كوكبان تتقاتلان على الرعي، وكان هناك شخص يهودي يتاجر بالسلاح وكان مشهوراً بتعويض الطلقات الفارغة الناتجة عن الحرب بين القبيلتين وتعبئتها «بالبارود» وبرصاص جديد ويقوم بتوزيعها على أفراد القبيلتين لتستمر الحرب بينهما، وعندما كانت قبيلة أخرى تاتي للإصلاح بين القبيلتين المتحاربتين كان يقول «أمونة يا سيدي ما وقع صلح».

وهكذا حال أحزاب اللقاء المشترك مع أحداث صعدة.. حيث إن هذه الأحزاب لاتريد لهذه الفتنة في صعدة أن تنتهي، وعندما يرون أن الأمور تسير باتجاه الانفراج أو التهدئة فإنهم يفعلون كما فعل «يهودي حبابة» ويرددون «أمونة يا سيدي ما وقع صلح» لأنه لا يطيب لهم إلا إشعال الحرائق في الوطن وتأجيج الفتن وهم يظنون أنهم بذلك يحققون لأنفسهم مكاسب ذاتية أو حزبية، ولكنهم لايدركون أنهم مثل نافخ الكير الذي يكون أول من يكتوي بالنيران التي يضرمها.. وليس أدل على ذلك مما أدلى به الناطق الرسمي للمشترك «محمد صبري» حول فتنة صعدة وما يرتكبه الإرهابي الحوثي من أعمال قتل وإرهاب بحق الوطن، أو ما يقوم به المدعو شحتور وغيره من الشحاتير.. حيث برهن الواقع أن هؤلاء في «المشترك» لا همَّ لهم سوى بث وتأجيج الأحقاد والضغائن، ظناً منهم أنهم بذلك يكيدون للنظام وهم لايدركون أنهم يكيدون للوطن ولأنفسهم، لأن «آخرة المحنش للحنش» كما يقول المثل اليمني.

من الذي بحاجة للإصلاح؟

عبدالملك الفهيدي

□ المؤتمر الشعبي العام سيظل يترفع عن الانسياق وراء أي رد فعل ازاء حملة الافتراءات والكذب والتضليل التي تحاول النيل منه ومنها ما حفلت به مداخلات من حضروا تلك الندوة التي عقدها «المشترك» تحت عنوان «الاصلاح السياسي والوطني» من تضليل وافتراءات والتي أفرز من خلالها هؤلاء احقادهم وضغينتهم وسمومهم.. والحقيقة أن مثل هذه الأحزاب في «المشترك» وقياداتها تعيش ازمات عميقة بداخلها، تحاول تصديرها للآخرين وهؤلاء حين يطالبون الآخرين بـ«الاصلاحات» فإنهم الأحوج أكثر من غيرهم لمثل تلك الاصلاحات، لاصلاح انفسهم واحزابهم صحياً وثقافياً وبرامجياً، ورؤى وكذا اصلاح علاقاتهم المقطوعة والسيئة مع جماهير الشعب ومع الآخرين.

ومثل هؤلاء شاخ تفكيرهم وعجزوا عن الاستيعاب أو التواؤم مع مرحلة الديمقراطية التعددية التي لاسبيل للوصول فيها للسلطة إلاّ عبر نيل ثقة الشعب من خلال صناديق الاقتراع، ولأن هذه الأحزاب في «المشترك» ظلت بعيدة عن الهموم والتطلعات الوطنية وقضايا المواطنين ومنشغلة بكيفية القفز الى السلطة دون سند شعبي أو مشروعية دستورية، فإنه من الأجدر بهذه الأحزاب أن تؤهل نفسها أولاً للتداول السلمي للسلطة عبر السعي لنيل ثقة الشعب، وبعيداً عن أي مطالبة بعقد حسابات أو كصفقات أو ما يسمى توافق سياسي بحسب طرحهم.

إن المنطق يقول بأن لا أحد يرمي بيوت الآخرين بحجر من كان بيته من زجاج.. فكيف الحال اذا كان هذا الزجاج في أساسه مهشماً.. وكان صاحب هذا البيت إمامياً رجعياً متخلفاً، او انفصالياً متآمراً، أو.. او.. أما الآخرون فلا ندري ماذا نقول عنهم، وماذا نسميهم.. والملفات الملفات تحكي وتقول الكثير والكثير..!

□ «المؤتمر نت»..

مجتمع المعلومات في اليمـــن..

تطور في البنى التحتية وركود في الوعي المعلوماتي

عبدالولي المذابي

■ تشهد اليمن تطورات كبيرة في البنى التحتية على طريق الاندماج في مجتمع المعلومات العالمي، وتشير أحدث الاحصائيات الصادرة عن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الى أن الاستثمار في شبكة الألياف الضوئية قد حقق زيادة في أطول الكابلات بنسبة ٧٨٪ خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥م، حيث بلغت ١٢٠٠كم بين المدن الرئيسية والثانوية لتغطي ٨٥٪ من محافظات الجمهورية.

كما ارتفع عدد المشتركين في خدمة الهاتف الثابت خلال نفس الفترة من ٣٦٤ ألف مشترك الى ٨٦٠ ألف مشترك بزيادة بلغت ١٥٠٪ وارتفعت الكثافة الهاتفية من ١,٩٪ الى ٤,٥٪ وارتفع حجم السعات المجهزة من ٤٥٩ ألف خط هاتفي الى ١,٢٥ مليون خط هاتفي لنفس الفترة، وارتفع عدد السنترالات من ١١٨ الى ٢٧٦ سنترالاً.أما خدمة الهاتف النقال بالنظام التماثلي فقد دخلت في العام ١٩٩٢م، بواسطة شركة تيليمن، وفي العام ٢٠٠٠م، تم ادخال نظام «G.S.M» بواسطة شركة سبأ فون وشركة سبيستل، وفي العام التالي تم ادخال خدمة الاتصالات العالمية الشخصية المتنقلة عبر الاقمار الاصطناعية بواسطة شركة الثريا، وفي العام ٢٠٠٤م، تم ادخال نظام CDMA بواسطة شركة يمن موبايل، وقد ارتفع عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال بانظمته المختلفة من ٢٧ ألف مشترك عام ٢٠٠٠ الى ١,٣ مليون مشترك حتى سبتمبر ٢٠٠٥م، وفي العام ٢٠٠٥م، ايضاً تم منح شركة جديدة ترخيصاً للعمل كمشغل ثالث بنظام الـ جي اس ام، إلاّ أنها لم تبدأ حتى الآن.

وبالنسبة لأجهزة الحاسوب فقد بلغ عددها وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٥م، حوالي ٢٥٠ ألف جهاز كمبيوتر منها ٤٠ ألف جهاز في المنازل وبمعدل ١٢,٥ جهاز لكل ألف مواطن يمني، وارتفعت كثافة الحاسوب في اليمن من ٠,٢٪ عام ٢٠٠٠م، الى ١,٢٥٪ عام ٢٠٠٥م.

وفيما تتعلق بخدمة الانترنت التي دخلت الى اليمن عام ١٩٩٦م، كواحدة من بين أوائل ست دول عربية أدخلت الخدمة الى بلدانها، فقد بلغ عدد المشتركين في اليمن ١٠٠ ألف مشترك عام ٢٠٠٥م، بعد دخول مزود ثان للخدمة، وبلغ عدد المواقع المستضافة لدى المزودين المحليين لخدمة الانترنت حوالي ٢٨٦ موقعاً حتى سبتمبر ٢٠٠٥م، منها «٦١ حكومية، ١٧ اخبارية، ٢٩ منظمات وسفارات، ٣٦ سياحة وسفر، ١٠١ شركات خاصة، ٢٣ تعليمية وتربوية، ٩ بنوك وشركات تأمين، ١٠ منتديات وخدمات».كما ارتفع عدد مقاهي الانترنت في نفس الفترة من ٥٠ مقهى الى ٧٣٦ مقهى في عموم محافظات الجمهورية بمعدل ٦ شاشات انترنت في المقهى الواحد.

ويبلغ عدد العاملين في قطاع المعلومات في اليمن ٢٦ ألف شخص حسب تقديرات عام ٢٠٠٤م، وتشير دراسة مسحية سابقة الى أن ٦٨٪ منهم يعملون مشغلي حاسوب ومدخلي بيانات و٨٪ مبرمجين و٦٪ يعملون في مجال تركيب الشبكات وأنظمة الاتصالات و٥٪ في الصيانة و٤٪ في المكتبات في تحليل المعلومات و٣٪ في تحليل النظم.

وبلغ عدد الخريجين المتخصصين في المجالات المعلوماتية حتى عام ٢٠٠٤م، حوالي ٩ آلاف خريج معظمهم يحملون درجة البكالوريوس و٢٢٪ دبلوم بعد الثانوية و٢٪ فقط يحملون درجة الماجستير والدكتوراة.

ومن المؤسف أن هذه التطورات المتلاحقة في مجال البنى التحتية لم يرافقها تطور في الوعي المعلوماتي بنفس الوتيرة على الرغم من وجود وحدات معلومات في ٧٨٪ من مؤسسات القطاعين العام والخاص في اليمن.

وتشير أحدث التقارير الصادرة عن المركز الوطني للمعلومات الى أن ٤٨٪ من صناع القرار لا يعتمدون على المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسات التي يديرونها.في حين لا تشكل نسبة صناع القرار المحليين في الاستفادة من المخرجات المعلوماتية سوى ٣٠,٥٨٪ يليهم الباحثون بنسبة ٢٢,٤٨٪ والمستثمرون بنسبة ١٤,٨٦٪ ثم الجهات المعلوماتية بنسبة ١٣,٤٦٪.

ويشير التقرير الى أن هناك صعوبات عدة تفوق عملية انتشار وتبادل المعلومات والبيانات بين الجهات المختلفة تتركز بصورة أساسية في:

- قصور الوعي المعلوماتي بنسبة ٢٧,٩٪.
- صعوبات فنية بنسبة ٢٧,٥٪.
- صعوبات ادارية بنسبة ٢٧,٣٪.
- غياب التشريعات القانونية بنسبة ١٧,٢٪.

يأتي ذلك في حين مازالت استخدامات في أجهزة الكمبيوتر وأوعية المعلومات محدودة وتقليدية في كثير من الأحيان، وتنحصر في استخدام البرامج التطبيقية بنسبة ٤٧,٥٪، برمجة النظم ٢٦,٧٪، والتدريب ١٠,٩٪، والانترنت ٦,٩٪، برامج الرسوم ٢,٨٪.

وبحسب التقرير فإن هناك اختلالاً واضحاً في استخدام الكمبيوتر بين الذكور والاناث، إذ تشكل نسبة الذكور من حيث الاستخدام ٧٦,٣٪ مقابل ٢٣,٢٪ للاناث.وهذا يدل على وجود فجوة كبيرة في الوعي وغياب الاهتمام بتوسيع قاعدة المستفيدين من أجهزة الحاسوب في الأنشطة المختلفة.

وكذلك الحال في استخدام الانترنت إذ يمثل الذكور أغلبية كبيرة بنسبة قدرها ٨٢٪ مقابل ١٨٪ للإناث، في حين لا تمثل نسبة القادرين على استخدام الكمبيوتر سوى ٢,٤٪.

وتتصدر الامكانات المادية المرتبة الأولى في أسباب عدم امتلاك جهاز كمبيوتر بنسبة ٨٢٪، وفي عدم استخدام الانترنت بنسبة ٥١,١٪ فضلاً عن العوامل الأخرى مثل عدم القدرة على التعامل مع الكمبيوتر والانترنت.

والمفاجأة الكبرى أن عدد مستخدمي الانترنت في اليمن لا يتجاوزون ٣٠٠ ألف مستخدم حتى نهاية عام ٢٠٠٥م، بحسب الاحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة الاتصالات، وهو رقم ضئيل حتى اذا افترضنا أنه تضاعف خلال الـ ١ شهراً الماضية.

حديث الإصلاحات.. مجرد سراب يتراكم

المحرر السياسي

□ ليست عبقرية أن يقال بالحاجة الدائمة والمُلّحة للإصلاح والتحديث والتطوير في شئون الحياة جميعها، عامها وخاصها.. وربما كانت الأهمية بأجمعها مقترنة بالجانب العملي والمستوى التطبيقي.. وهذا هو ما فات ويفوت، على الدوام، القيادات والوجوه الحزبية المعارضة، التي أسرفت، حد الشطط، في محاضرة الناس واعتلاء منشاير الخطابة في الندوات والفعاليات المختلفة والمشابهة، وحتى خطبة صلاة الجمعة.. كما تكرس مؤخراً، حول مفردة «الإصلاح»، بالتباعد العملي والمتوارث، عن المستوى السلوكي والمثال التطبيقي على أرض الواقع ومسرح التجربة.. بدءاً بالنفس والحزب والمشروع الحزبي والسياسي المقترن بهما.. فلا أحد يتصور أو يفهم الإصلاح مجرداً عن الصلاح عملياً.. واستمراراً.

○ التجربة اليمنية المعيشة تشهد، ويشهد لها العالم.. المراقب والمنصف، بأن الحركة قرينة الفكرة، وأن التغيير والتطوير والإصلاح المستمر، هو ما تعيشه التجربة عملياً وتقوله شواهد الحال وفواهل الممارسة والأداء على كافة الصعد وفي سائر مناحي الحياة، سياسياً، واقتصادياً، وتشريعياً، وعلى المستوى الإداري والوظيفة العامة.

○ولاتزال الجمهورية اليمنية محط أنظار وإشادة الأشقاء والأصدقاء.. ويشاركنا العالم تجربة رائدة وجادة تتوخى الارتقاء الدائم والتطوير المستمر في آليات وقدرات الجهد الوطني.. بالنظر إلى حيوية التراكم المرحلي في النجاحات الديمقراطية والإصلاحات المعززة لها والمترافقة معها قدماً بقدم وخطوة بخطوة.. على أن الجميع مدرك، تماماً، لحقيقة ثابتة وضرورية.. وهي أن القمة لم تبلغها بعد، والتطوير عملية دائمة لاتتوقف ولا نهاية لها تُرجى.

○بالتفاعل والقياس إلى ذلك.. لايزال خطاب فرقاء الشتات المعارض يتربص الأخطاء وينتقي الزلات، الواردة دائماً والطبيعية في كل حال وعمل، هنا وهناك.. ليمارس، لاحقاً، هوايته المستبشعة في إدانة الآخر والترويج لليأس والانسحاق له.. ظناً منهم بأن المعارضة لا عمل لها سوى مشاغبة من يعمل ويكد ويتعلم من الأخطاء باستمرار دون ادعاء للعصمة أو ما شابه.

إن هؤلاء فقدوا قيمة استكشاف الفعل وإتيان العمل وإنصاف أنفسهم من أنفسهم.. وحصروا مشروعهم وذواتهم في مجرد صخب يتراكم كالسراب.. فيما هم أعجز عن إصلاح «بيوتهم» الحزبية وصياغة مشروع واضح يحدد جهة ومستوى علاقتهم مع التجربة وشراكتهم مع المستقبل- ليصلحوا أنفسهم أولاً.. عندها فقط يمكن أن نتفق.

دائمة أبى تستنكر.. بقية

والتي تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار وإقلاق السكينة العامة ومحاولات العودة بالوطن إلى عهود التخلف والإضرار بمصالحه والمساس بالمنجزات الوطنية المتمثلة بالديمقراطية والوحدة والتعددية السياسية مؤكدة وقوفها الكامل مع أبناء القوات المسلحة والأمن والمواطنين الشرفاء في تصديهم لتلك العناصر التخريبية والمجرمة .

واستنكرت اللجنة الدائمة المواقف المتخاذلة لبعض الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة إزاء أحداث صعدة والتي قالت إنها مواقف لا تنم عن المسؤولية الوطنية ودعت كافة أبناء الوطن إلى مزيد من الاصطفاف في مواجهة التحديات التي يواجهها الوطن وبما ينتصر لتطلعات غد أكثر إشراقاً ويمكن من مواصلة مسيرة التنمية الديمقراطية .

وطالبت اللجنة الدائمة بضرورة وضع حد لارتفاع الأسعار ومحاسبة المتلاعبين .

منوهين إلى أهمية الانتظام لجميع قيادات وتكوينات المؤتمر طبقاً للنظام الداخلي واللوائح الداخلية .

وحثوا على ضرورة العمل على تحسين وتطوير صحف المؤتمر ووضع آليه لتوزيعها إلى جميع فروع الدوائر والمركز التنظيمية.

كما أكدت على ضرورة تقييم أداء أعضاء المؤتمر العاملين في المرافق العامة والمؤسسات الخدمية وتفعيل مبدئي الثواب والعقاب .

الحكومة تعثر.. بقية

وليس من ينتصر للخيار الوطني والسيادة الوطنية.. وكان المصدر ذاته، وفي تصريح سابق لوكالة «سبأ» قد سخر من المغالطات والكذب والتشويه المتعمد لدى أحزاب «المشترك» تجاه السياسات والبرامج الحكومية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

واصفاً تلك الممارسات بالمحاولات الرخيصة لتزييف «الحقائق» ومؤكداً أن الاختلالات التي يتحدثون عنها إنما هي موجودة في عقولهم «وأطروحاتهم الانفصالية» التي تحاول التشويه والتقليل من أي منجز يتحقق.

وحذر المصدر من خطورة التبرير لأعمال الإرهابيين في بعض مناطق صعدة وقال إن ذلك يجعل اللقاء المشترك شريكاً مسانداً لتلك الأعمال التي تمس سلامة الوطن واستقراره.

اتفاق الصحفيين.. بقية

وتمخض عن حلول لكل القضايا التي طرحها مجلس النقابة»، وأن رئيس الوزراء وعد بتوجيه اعضاء الحكومة بالتجاوب مع جميع الصحافيين دون استثناء.

اللقاء اتفق على أهمية وجود ميثاق شرف للصحافة في بلادنا، وأكد مجلس النقابة على تجهيزه خلال الشهر القادم- بحسب النقيب.

وأكد رئيس الوزراء أنه سيكون هناك ناطق رسمي باسم الحكومة لتسهيل وصول الصحافي إلى المعلومة، اضافة الى ناطق باسم «الداخلية» وآخر «الخارجية».

الطرفان اتفقا على استمرار اللقاءات لما فيه خدمة القضايا المتعلقة بالصحافة وحرية التعبير.

لجنة برلمانية.. بقية

بما يناسب الخدمات التي قدموها للوطن في الدفاع عن الثورة والوحدة.

وفي صدد آخر ذكر للصحيفة رئيس لجنة الخدمات بالمجلس عوض السقطري أن لجنة منبثقة من الخدمات نفذت زيارة ميدانية لمحافظة إب يومي الجمعة والسبت الماضيين للاطلاع على مشاريع خدمية انجزت بالمحافظة احتفاءً بالعيد السابع عشر للوحدة اليمنية الذي احتضنته إب في مايو المنصرم، وسترفع تقريرها عن الزيارة للنواب الأربعاء المقبل.

مضيفاً أن اللجنة الفرعية برئاسة النائب عبدالكريم الأسلمي وعضوية النواب محمد بكير صلاح، وعلي غالب الكبودي، وعبده بشر، التقت محافظ المحافظة وعدداً من المسئولين التنفيذيين تراقفا مع نزولات شملت مستشفى الثورة العام ومؤسسات خدمية والكثير من مشاريع الطرقات وبخاصة المتضررة من هطول الأمطار مؤخراً.

وأفاد مصدر برلماني طلب عدم الكشف عن اسمه ان من المتوقع أن يتضمن التقرير مبررات مسئولين بالمحافظة اشاروا فيها الى أن الأضرار نتجت عن غزارة الأمطار في الوقت الذي مازالت الأعمال جارية من قبل المقاولين لاستكمال العديد من المشاريع مؤكدين أن الجهات الحكومية المعنية لم تتسلم أي من المشروعات حتى الآن وأنها لن تقبل الاستلام إلاّ في حال الانتهاء الكامل منها وفقاً للمواصفات المطلوبة.

الغربي: اليمن.. بقية

من جانب آخر جددت اليمن لدى لقاء جمع وزير الخارجية (السبت) بتوماس كراجسكي سفير الولايات المتحدة بصنعاء – طلب تسليمها مواطنيها المحتجزين في قاعدة جوانتانامو.

وكانت اليمن قد توصلت إلى اتفاق مع الجانب الأمريكي بشأن شروط اطلاق سراح المعتقلين اليمنيين في جوانتانامو.

وأوضح الوزير القربي أن «اليمن طالبت أيضاً في لقائه مع السفير كراجسكي الولايات المتحدة تسريع عملية انضمام اليمن إلى صندوق تحدي الألفية، خاصة بعد الخطوات التي حققتها، وكذا التوجيهات الرئاسية الأخيرة إلى الحكومة بوضع جدول زمني لتأهيل اليمن في المرحلة التالية من البرنامج واستكمال الخطوات المتبقية ضمن أجندة الإصلاحات الوطنية وكذا الإجراءات الكفيلة بالانضمام إلى صندوق الألفية والاستفادة من موارده المتاحة..».

محلي ذمار يهدد.. بقية

أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة: إن المجلس منح مدير مكتب الأشغال بالمحافظة مدة ثلاثة أشهر لتنفيذ تلك التوصيات ما لم سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة المخولة للمجلس.. مؤكداً أن هناك نزولاً ميدانياً لأعضاء المجلس المحلي الى بقية مكاتب وفروع المصالح الحكومية الأخرى لتقييم أدائها والكشف عن مكامن الاختلالات التي تعاني منها بعض هذه المكاتب.

مشيراً الى أن المجلس سبق وأن اعطى مطلع العام الجاري كافة المكاتب التنفيذية بالمحافظة فترة خمسة أشهر لتصحيح أوضاعها إلاّ أن البعض منها لم تقم بمعالجة الاختلالات التي كان المجلس قد حددها.. مما اضطر مجلي ذمار الى سحب الثقة من مسئولي ثلاثة مكاتب تنفيذية بالمحافظة هي: «الصحة، الكهرباء، الضرائب»، هذا وكان أكثر من ثلثي اعضاء المجلس قد صوتوا بسحب الثقة من مسئولي هذه المكاتب في اجتماعات استثنائية عقدت خلال اليومين الماضيين.

تحقيقات في.. بقية

في الشكوى المرفوعة من مدير مكتب المغتربين بالمهرة والتي يكشف فيها عن مخالفة وتلاعب في صرف تعويضات المغتربين العائدين ارتكبتها اللجنة.. وطالبت مذكرة مغتربي المهرة الوزير بإحالة القضية إلى المحامي العام للأمول العامة إلاّ أن الأخير احالها إلى أحد أعضاء لجنة التعويضات للتحقيق بما ورد فيها والرفع اليه خلال أسبوع.

وفي تصريح لـ«الميثاق» نفى الأخ إبراهيم عبدالرشيد وكيل الوزارة علمه بوجود تلاعبات في عملية صرف التعويضات تمت بموجب كشوفات وشيكات باسم المستفيدين عبر البنك المركزي اليمني لكنه أكد وجود بعض المشاكل والاختلالات التي رافقت عملية الصرف خاصة في فئات التعويضات الكبيرة..

مشيراً إلى أن «٣٠٠» مليون دولار تقريباً استلمتها اليمن من اللجنة الدولية تم صرفها لـ١٦,٠٠٦ حالة اقرتها اللجنة كمستحقة للتعويض- الـ١٨ دفعة والتي كان آخر دفعة منها صرفت في شهر إبريل ٢٠٠٦م.

وعلى خلفيات اتهامات لجنة التعويضات تعرض مدير مكتب المغتربين بمحافظة المهرة السبت الماضي لحادث اعتداء في مبنى الوزارة من قبل مدير الشؤون القانونية.

انشقاق (١١) منظمة.. بقية

داخل منظمة الحزب فاقمها إصرار الأمين العام الدكتور ياسين سعيد نعمان وبعض أعضاء الأمانة العامة والمكتب السياسي على تعيين الدكتورة طيبة بركات قائماً بأعمال السكرتير الأول للحزب في الحديدة، رئيساً للجنة التحضيرية الانتخابية، رغم كونها من خارج القوام القيادي للمنظمة.

وحسب بيان صادر عنها أشار إليه موقع «التغييرنت» فإن القيادات الاشتراكية المنشقة تمثل إحدى عشرة منظمة حزبية هي منظمات «القطيع، الزبيدية، حيس، الجراحي، المفلاف، القواوص، الزهرة، اللحية، الحالي، الحوك وبيت الفقيه» وتمت تسمية شكر الله الشبيلي، عضو اللجنة المركزية، رئيساً للجنة التحضيرية.

الإصلاح والاشتراكي.. بقية

وفيما ذكرت مصادر مطلعة بالضالع إن المسيرة ضمت عدداً محدوداً من أعضاء الحزب الاشتراكي تناقضت وسائل إعلام المشترك حول عدد المشاركين التي قدرتهم بـ"الآلاف" حسب إعلام الإصلاح ،فيما بلغ عددهم في موقع الاشتراكي ٢٠ الفا بالرقم.

وفي ذات السياق قدرت مصادر محلية لـ المؤتمرنت إن المظاهرة التي دعا إليها اللقاء المشترك بنحو (١٥٠٠- ٢٠٠٠) مشارك شهدت انسحاب أعداد منهم نظراً لقطع الطريق الرئيسي الذي يربط مدينة قعطبة بالضالع ومحاولة إجبار المسافرين على المشاركة في المظاهرة .

المعارضة.. أزمة تفكير.. بقية

وإذا كانت التجربة البرلمانية والتشريعية في بلادنا لم تنضج بما فيه الكفاية، فذلك يعود إلى واقع الحياة، أولاً.. وثانياً.. إلى أن التجربة الديمقراطية برمتها تمر بمرحلة انتقال تستعجل بعض النخب ثمارها.

وفي الغُرف السياسي الذي يكرس الرئاسة شكلاً للحكم، تصبح الحكومة، إن وجدت.. كما هو الحال في تجربتنا، مسئولة أمام الرئيس، فله حق تعيين رئيسها، ووزرائها، ومحاسبتهم وإقصائهم، وهذا التقليد والغُرف السياسي، مأخوذ به في النظم الرئاسية كلها، وليست بدعة يمنية.. إن اختيار شكل الحكم لا علاقة له بالعواطف أو النزعات السياسية، إنها مسألة يفرضها الواقع، ويؤسس لها تطور البنية الاقتصادية والاجتماعية، ويتحدد اتجاهها بالمسار التاريخي لكل بلد على حدة.

إن عمر الدولة الموحدة في اليمن حديث، وفي هذه المرحلة يبقى شكل الحكم الممثل في رئاسة الدولة هو الصيغة المثلى، للحفاظ على هذه الدولة، وحمايتها في وجه التيارات المناوئة، والحديث عن شكل برلماني للحكم في اليمن هو من باب الاجتهاد القاصر في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى من باب المكايدة السياسية..

إن الحكومات البرلمانية، لم تقم إلاّ في مجتمعات كانت قد استقرت بصورة نهائية على واقع أكثر تقدماً، وحتى في هذه المجتمعات فقد بدت هذه الحكومات ضعيفة لا حول لها في مواجهة الأزمات الكبرى، فكيف يكون الحال في مجتمعنا.

أما القول بأن الرئاسة تعمل على إخضاع المؤسسات الأمنية لحماية مؤسسة الرئاسة وكأنما مؤسسة الرئاسة شيء، وباقي أجهزة الدولة، وكل مفاصلها شيء آخر، فليس فيه جديد، ذلك أن المؤسسات الأمنية دستورياً وقانونياً، وأخلاقياً.. معنية.. بحماية الدولة بكل مؤسساتها بما فيها مؤسسة الرئاسة، تماماً كما هي معنية بحماية الوطن، والمجتمع أفراداً وجماعات، وفرض احترام القانون، وهذا ما تفعله الآن المؤسسات الأمنية، وهذا ما يجب عليها القيام به دوماً، فتلك مصالح عليا للأمة والدولة اليمنية، وهي واجبات لاتخضع للاجتهاد، أو لتناقض المصالح السياسية، كما هي ثابتة في النظم والدساتير الديمقراطية وحتى غير الديمقراطية.

الحقيقة التي لايدركها الأخوة في المعارضة- أو هم يتجاهلون وجودها- أن النظام السياسي في بلادنا، بشهادة الداخل والخارج، يمضي في اتجاه التحول والتغير بما تسمح به معطيات الواقع اليمني المعقد، والحالة الاجتماعية وما تفرزه علاقات البنى الاجتماعية المتداخلة، والمتناقضة أحياناً أو المتعاضدة أحياناً أخرى، وإذا كانت عجلة التحول، وسرعة التغيير لاتروق للمعارضة، فذلك ينم عن وعي واحساس مشوش وربما مسكون بهموم الماضي أكثر مما هو وعي بالحاضر والمستقبل.

إن خطورة التحولات العاصفة التي تدعو إليها المعارضة، فوق أنها لاتحظى بدعم الأغلبية من الشعب اليمني، فهي تبدو في نفس الوقت كالأحلام المدمرة، البعيدة عن الواقع، تأسر أصحابها، لكنها لاتحدث التغيير الذي ينشدونه، لأن التغيير في حد ذاته، وفي سياقه الطبيعي مما لايختلف عليه اثنان في الحكم أو في المعارضة.

بقي أن نقول ان انجازات عصر الوحدة، عصر علي عبدالله صالح، هو أن الوحدة تترسخ جذورها في واقع الناس وفي وعيهم، مع تقدم حثيث، عاقل، ومنطقي في المسار الديمقراطي، وتلازم هذين الحدثين الموضوعيين، هو الفعل الأكثر إبداعاً لشعبنا العظيم ولقيادته الحكيمة.. وما المعارضة القوية، والمحررة من كل خوف، إلاّ أنبات لهذه المتلازمة الوطنية والسياسية، فهل حدث هذا أو يحدث خارج نطاق الإرادة السياسية العليا.. حدّثونا إن أردتم.

□ عضو الأمانة العامة – رئيس دائرة المنظمات الجماهيرية

الميثاق

نائب رئيس التحرير: محمد بن محمد أنعم

مدير التحرير: أمين الوائلي

نائبا مدير التحرير: عبدالولي المذابي، يحيى علي نوري

سكرتير التحرير: محمد صالح الجرادي

الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة

اسعار الاشتراكات:

● الشركات والمؤسسات الأجنبية «٢٠٠» دولار

● الشركات والمؤسسات اليمنية «٥٠٠٠» ريال

العنوان

الجمهورية اليمنية- صنعاء - شارع رقم (١٢)

متفرع من شارع الزبيري أمام مبنى «سبأ فون»

تليفون: (٤٠٢٨٤٣-٤٦٦١٢٨-٤٠٢٨٤٥)

فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٣٧٧٧